
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

الثقافة والتاريخ في مصر الحديثة والمعاصرة

إعداد:

أ.د/ سعيدة محمد حسني محمد
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالإسماعيلية
جامعة قناة السويس

رقم الايداع بدار الكتب والوثائق القومية ١٨٩٠١ / ٢٠١٤

الثقافة والتاريخ في مصر الحديثة والمعاصرة:

إن جذور أشجار الحضارة في أي مجتمع ودعائم بنيانه هي ثقافته وتاريخه، وشجرة بلا جذور مصيرها السقوط حتى وإن ساندتها كل القوى وفقا لشريعة الزمن وإن تضخمت فروعها، وبما أن الثقافة هي التراث الفكري الذي تتميز به جميع الأمم عن بعضها البعض، أما التاريخ فإنه يتمثل في الآثار والمخطوطات والوثائق والمطبوعات التي تمثل ذاكرة الأمة فكرا وتنعكس على عادات الأمم وتقاليدها وأخلاقها عملا ، لذا فإن كل أمة تفخر بثقافتها وتاريخها، من ثم فهي تسعى جاهدة للحفاظ عليهما وصيانتهما خوفا عليهما من الضياع والاندثار، وعلى هذا فإن ثقافة وتاريخ أي مجتمع ليست أمرا ثابتا، بل يرتبطان بالمؤثرات الداخلية والخارجية وبالحوار العلمي للأفكار والثقافات الأخرى، لكن الواقع أن تغير الثقافات ينبغي أن يخضع لقانون التوازن بين الثوابت المميزة للتاريخ عبر العصور والعناصر القابلة للتغيير، وإلا كان التاريخ عرضة للخطر والتدمير، ولذلك شاركت الثقافة والتاريخ في منظومة الإنتاج الحضاري وبناء التراث المصري من ناحية، والعربي من ناحية أخرى، وبقي التاريخ محافظا على ثباته الإيجابي باعتباره مكونا أساسيا لثقافة أي أمة، ومن ثم كان التفكير في إعداد هذه الورقة البحثية التي تتناول الثقافة والتاريخ في مصر الحديثة والمعاصرة، وهي تدور حول أثر الثقافة على التاريخ، وتتضمن الورقة النقاط التالية:

أولا: العلاقة بين الثقافة والتاريخ

العلاقة بين الثقافة والتاريخ علاقة جدلية، على اعتبار أن علم التاريخ ابو العلوم فهناك جدلا قائما حول إن التاريخ مكون أساسي ومهم من مكونات الحضارة والتراث في مصر الحديثة والمعاصرة من ناحية والعالم من ناحية أخرى ، وفي الحقيقة أن التاريخ المصري هو مخزونها، وهذا المخزون يضم بين ثناياه العوامل التي قامت عليها الحضارة في عصورها المختلفة، بما تحمله هذه الحضارات من ثقافات متعددة وحقب تاريخية كانت تؤكد من خلالها على مدى علاقة الثقافة بالتاريخ، ومن ثم كانت الدعوة إلى إعادة كتابة التاريخ المصري خاصة والعربي عامة، ثم تحليله في ضوء المتغيرات الدولية حفاظا على

خصوصية التاريخ المصري والعربي أمام الهجمة الشرسة للعولمة، ومن ثم توصي هذه الورقة بضرورة الاهتمام بالروايات التاريخية الشفهية المصرية خشية من طمس الهوية المصرية، فقد أطلق على مصر العديد من المسميات أو الصفات التي كانت تعكس الثقافة السائدة وقت ذاك مثل مصر العربية، الإسلامية، الفرعونية، البحر متوسطية ، .... الخ، ومن ثم كان أثر ذلك على الهوية الثقافية وذاكرة الأمة المصرية.

ثانيا: مفهوم الثقافة

الثقافة هي التراث الفكري الذي تتميز به جميع الأمم عن بعضها البعض، حيث تختلف طبيعة الثقافة وخصائصها من مجتمع لمجتمع آخر، وذلك للارتباط الوثيق الذي يربط بين واقع الأمة وتراثها الفكري والحضاري، كما أن الثقافة تنمو مع النمو الحضاري للأمة، وكما أنها تتراجع مع ذلك التخلف الذي يصيب تلك الأمة أحيانا، وهي التي تعبر عن مكانتها الحضارية بالثقافة التي وصلت إليها، وبما أنّ الثقافة هي التي تعبر عن خصائصها الحضارية والفكرية التي تتميز بها أمة ما عن أخرى، من ثم فإنه يمكن القول أن الثقافة لا تموت وإنما يأتي عليها وقت تضعف أو تقوى حسب قوة وضعف أهلها، لذلك فإن الرأي الذي نادى به د. حسن حنفي في الدفاع عن هويتنا المصرية العربية الثقافية تمثل في نقطتين هامتين:

أولهما " ضرورة إبداع ثقافة جديدة تعبر عن ظروف العصر الذي يعيشه الوطن العربي من احتلال وقهر وتجزئة وظلم اجتماعي وتخلف ثقافي وسياسي مع الحرص على الثقافة المصرية.

أما النقطة الثانية فتتمثل في كسر حدة انبهار المصريين بالثقافة الغربية، ومقاومة قوة جذبها، وذلك بردها إلى حدودها الطبيعية والقضاء على أسطورة الثقافة العالمية -حجر الزاوية- في مفهوم الثقافة، وفهم الثقافة أنها ليست مقولة جامدة، ولا كل منسجم، ولا هي توجد في زمن دون سواه، بل هي لفظة تاريخية متجددة، يشقها التناقض وتتسع للقديم والجديد ولمن يشارك في بنائها دون استثناء بسبب دين، لون، عرق أو جنس، فالثقافة المصرية الحديثة والمعاصرة تضم القائلين بالنقل والقائلين بالعقل، أهل الحديث وأهل الرأي، من أمثال رفاعة الطهطاوي، قاسم أمين، طه حسين، عباس محمود العقاد، زكي نجيب محمود، محمد حسين هيكل، ونجيب محفوظ وغيرهم ممن ظهروا في النصف الثاني

رقم الايداع بدار الكتب والوثائق القومية ١٨٩٠١ / ٢٠١٤

من القرن العشرين، وقد ظهرت هذه الآراء بعد تعرض الثقافة والتاريخ المصري إلى هزة قوية زلزلت بعض دعائمهما خلال الآونة الأخيرة، ولا يصح اختزال الثقافة المصرية والعربية أو تجميدها في مذهب واحد، وكما تشكل نسيجها من نزعات محافظة وتشدد بناءا على منظور فلسفي مثالي، تشكل أيضا من نزعات تحرر وتسامح، بناءا على منظور فلسفي مادي.

وعلى هذا فيمكن تعريف الثقافة، حيث كثرت المعاني التي أطلقت على كلمة ثقافة في اللغة العربية، ومن هذه المعاني ما يفيد، الحذق والفطنة والذكاء، يقال ثقف الشيء إذا أدركه وحذقه ومهر فيه، والثقيف هو الفطين وثقف الكلام فهمه بسرعة، ويوصف الرجل الذكي بأنه (ثقف)، إلا أن هذا هو ليس مجال هذه الورقة البحثية التي نحن بصددها، لذا فيمكن القول أن الثقافة التي نعرض لها هي مجموع العقائد والقيم والقواعد التي يقبلها ويمتثل لها أفراد المجتمع، ذلك أن الثقافة هي قوة وسلطة موجهة لسلوك المجتمع، تحدد لأفراده تصوراتهم عن أنفسهم والعالم من حولهم وتحدد لهم ما يحبون ويكرهون ويرغبون فيه ويعزفون عنه.

وهناك تعريف أخر بأنها منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي، وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الإحساس بالثقافة والشعور بها.

إنّ الثقافة هي سلاح للأمة في جميع نواحيها ضد الأعداء، ضد الجهل والذل والظلام، أي أن الأمة تتسلح بثقافتها وتاريخها نحو النهوض والاعتزاز. ويمكن تلخيص معنى الثقافة على أنها إحدى أركان الحضارة وتشكل الركن المعنوي فيها وتشمل كافة الجوانب غير المادية والمتمثلة بالعقيدة والقيم والأفكار والعادات والتقاليد والأعراف والأمزجة والأذواق واللغة والمشاعر التي تختص بها أمة معينة دون غيرها من الأمم، وأهم ما في هذا الجانب هو العقيدة أهم القواعد الأساسية التي تظل على الدوام تمد شخصية الأمة بما يميزها ويمنحها في الوقت نفسه القوة والبقاء والاستمرارية، ويجب الإشارة هنا إلى أن التراث الثقافي يعتبر من أهم الميادين التي يمكن أن تطمس الهوية المصرية والعربية من خلاله أو العكس، بمعنى أن التراث الثقافي هو المنفذ الذي يستطيع الآخر أن يؤثر على الثقافة، وعلى هذا فإنه علينا تقبل ثقافة الآخر بحيث لا يؤثر هذا القبول على ثقافتنا الخاصة إلا بالإيجاب، ومن ثم كان التفكير في أن نتعرض في هذه الورقة لجزئية قبول ثقافة الآخر.

ولذا فإن مكونات الثقافة الإنسانية المختلفة تنسج وجودها عبر شبكة من العلاقات التي تندرج في السمات الحضارية والتاريخية، والمشتركات التالية:

١- المكان والزمان مجال جغرافي وتاريخي مشترك.
٢- التراث الثقافي أساطير وذاكرة تاريخية مشتركة.
٣- منظومة حقوق وواجبات مشتركة.
٤- اقتصاد مشترك مرتبط بمناطق معينة.

وعلى هذا رأيت أنه لابد من أن أورد بعض مما ذكره جمال الدين الأفغاني عن أهمية اللغة في تدعيم أواصر الثقافة في تاريخ الأمة العربية، حيث ذكر أن (لا جامعة لقوم لا لسان لهم، ولا لسان لقوم لا آداب لهم، ولا عز لقوم لا تاريخ لهم، ولا تاريخ لقوم إذا لم يقم منهم أساطين تحمي وتحيي آثار رجال تاريخها فتعمل عملهم، وتنسج على منوالهم، وهذا كله يتوقف على تعليم وطني، بدايته (الوطن)، ووسطه (الوطن)، وغايته (الوطن).

وبعد ما يربو على قرن علينا أن ننظر إلى لغتنا العربية فنحن الآن نعاني من ازدواج وتعدد اللغة، حيث أننا نتحدث لهجات متعددة وليست اللغة العربية الفصحى، ومن ثم يتضح أثر تعدد الثقافات في اللغة على الثقافة المصرية و العربية، من ثم يمكن أن نوجه الدعوة للقائمين على أمر العملية التعليمية في مصر خاصة والوطن العربي عامة إلى ضرورة استعادة ريادة اللغة العربية حفاظا على الثقافة العربية، ومن ثم المحافظة على التاريخ المصري من ناحية، والتاريخ العربي من ناحية أخرى وذلك بإثراء عملية الترجمة من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية للحفاظ على ثقافتنا.

وعلى هذا فإنه بقراءة ما سبق نستطيع أن نقف على العلاقة القوية بين الثقافة والتاريخ، ومن ثم إدراك أهمية اللغة في تدعيم وتقوية هذه العلاقة؛ على اعتبار أن النهوض الثقافي هو طريق النهوض الحضاري.

<u>ثالثا: مفهوم التاريخ</u>

التاريخ هو أحد المكونات الأساسية لشخصية الأمة .. فمن خلاله يستمد الشاب وهو في مرحلة التكوين الوعي بذاته ، وبمسيرة الوطن الذي نشأ على أرضه ، و بالمجتمع الذي يعيش فيه بكل تطوراته من منجزات وانتصارات و هزائم وانكسارات ، وبعلاقات هذا المجتمع بالقوى المجاورة وبالقوى البعيدة على مدى الزمن. وطالما ظل الإنسان يحمل هذا

التاريخ في وجدانه فإنه يظل يقظا بذاته، واعيا لها، ويمكنه إدراك مصالحه القريبة والبعيدة، ويعمل على تحقيقها.

رابعا: الثقافة والتاريخ وتقبل الآخر:

وقبل أن نعرض هذا البحث لتلك النقطة نستهله بتساؤل كيف يمكن تقبل الآخر. ولمناقشة هذا التساؤل يمكن القول أن القبول يتم بالحوار مع الآخر، ومن ثم فإن الحوار يتمثل في نوعين:

- النوع الأول: هو الحوار الذاتي، وهو الحوار الداخلي.
- أما النوع الثاني: فهو الحوار الموضوعي الخارجي مع الآخر وهذا هو ما يعنينا، والآخر قد يكون موافقا أو مباينا ومغايرا في العرق، والانتماء، والجنس، والثقافة، والرأي، والموقف، وربما تصل المغايرة إلى درجة العداء والصراع.

يتضمن الحوار الخارجي خطابا إعلاميا ورسالة ذات مضمون وطني وقومي وإنساني، رسالة مشتركة لتلقي المكونات الثقافية والحضارية التي تبتعد عن التقويل والتحريف والتلفيق، أي أن هذا الخطاب وتلك الرسالة يكونا منظومتي، فالحوار مع الآخر قديم قدم البشرية، ولا بد هنا من الإشارة إلى ضرورة وجود معايير أو قواعد ينبثق منها هذا الحوار وهي:

١- اعتراف كل طرف بالآخر.
٢- احترام كل طرف للآخر، وعدم الوقوع في استخفاف أيا منهما للآخر في منزلته وثقافته وجنسه ولونه.
٣- الإيمان بالندية والمساواة في منزلة الطرفين، إذ لا يجوز الانطلاق من العصبية والهوى أو الهيمنة والتسلط.
٤- الانفتاح على الآخر نفسيا وفكريا وموضوعيا، وعدم وضع شروط مسبقة لمراجعة أي مسألة أو موضوع، وعدم اللجوء إلى قوة الحجة والتفوق بالحديث لإثبات الذات على حساب الآخر.
٥- الوعي بالذات، هوية وكينونة، واعتماد الرغبة في الحوار، والثقة به والإرادة والمعرفة وتبني القيم في الوصول إلى أهداف مشتركة تفيد الجميع، فالحوار طبقا لهذه

المعايير سينتج عنه بلا شك قبول للآخر، ذلك القبول الذي يترتب عليه احتفاظ كل طرف بثقافته وتاريخه دون أن تذوب في ثقافة وتاريخ الآخر، فالحوار ينبغي أن يكون قائما على أساس المعايير التي سبقت الإشارة إليها من قبل.

وهذا بعكس ما ذهب إليه جورج بوش الابن على أثر أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حين قال: (من ليس معنا فهو ضدنا)، فالحوار القائم على إلغاء رؤية الآخر وعدم الرضى بها أو قبول المناقشة فيها يؤكد مفهوم الهيمنة لطرف على الآخر، بل أنه يقتل القيم الأخلاقية والإنسانية التي تقوم عليها معايير الحوار وقواعده، إذن فإنه لابد من وجود نظام أخلاقي راق للوصول إلى وظيفته وهدفه، لأن ثقافة الحوار لا تعتمد مبدأ التغيير للتغيير، وإنما تعتمد مبدأ التغيير للمبادرة والتلاؤم والتكيف والتقدم والابتكار والارتقاء من دون استقطاب أو إلغاء لفكر أو ثقافة الآخر.

وبناءا عليه فإن العلاقة بين الثقافة والتاريخ تحتاج إلى وعي وطني وإرادة وقيم ومعرفة وقدرة على فهم الثقافة وخصائصها المشتركة حتى لا يذوب كل محاور في ثقافة الآخر وآراءه.

لهذا لابد من نشر ثقافة الحوار بين الأجيال شرقا وغربا، وهذا ما يفرض على المثقفين والعلماء في أي أمة أن يربوا الأجيال على قيم الحوار الأخلاقية وثقافته الأصيلة المفيدة، وعليهم أن يكسبوهم مهارة الحوار وتقنياته، وفي طليعتها المعيار الخامس الذي أشرنا إليه من قبل، والخاص بالوعي بالذات، هوية وكينونة، والغرس بداخلهم الرغبة في الحوار.

وفي نهاية هذه الورقة البحثية لابد من الإشارة إلى ما ذكره العديد من الكتاب والمثقفين العرب عن مخاطر العولمة على هوية الثقافة المصرية والعربية،ويؤكدون على ألا ننغلق على ذواتنا ونرفض الآخر وإنما علينا أولاً " إعادة بناء الموروث القديم المكون الرئيسي للثقافة المصرية و العربية، بحيث تزيل معوقاته وتستنفر عوامل تقدمه، وكلا العنصرين موجود في الثقافة، ويتم إعادة الموروث القديم بتجديد لغته من اللغة القطعية والألفاظ التشريعية إلى اللغة المفتوحة والألفاظ التي تساير الثقافات الأخرى مع الحفاظ على ثقافتنا المصرية.

وعلى هذا فإننا ننادي بضرورة تخطي المراحل السابقة التي كان موروثها فيها تتناسب مع وقته وهو ما لم يعد يتناسب مع تطور المجتمعات العربية، ولعلنا هنا حين نفعل

ذلك لا نلغي خصوصيتنا ولا ننغلق، ونرفض الآخر ونخاف منه، بل العكس هو الصحيح علينا أن نعيد النظر في جذورنا قبل أن نتطلع إلى الثمار وإلى الماء والطين بالأرض قبل أن ننظر إلى السماء حينئذ نستطيع أن ننفتح ونواجه العولمة الثقافية دون أن نخشاها وهو ما حدث قديماً إلا أننا اليوم تبدو بداخلنا رغبة في تحقيق ذلك لاجتياز مرحلة نشعر ونعتقد أن علينا أن نتجاوزها ظناً منا أن البديل هو الأنسب، ومن ثم فإن الثقافة كانت تمثل عنصراً أساسياً من مكونات الحياة التي نعيشها، فكل ما يطرأ عليها من تقدم وتقهقر واضمحلال وتكاثر ونماء وفناء كلها تشكل مظهر من مظاهر التاريخ.

ويرجع الدكتور حسن حنفي أسباب تأخر الثقافة والتاريخ في مصر عن النهوض من جديد إلى انحصارهما في الزمن بين الماضي والحاضر والمستقبل، فالماضي ما زال حاضرا فيهما يشدهما إليه بالرغم من نشأته في عصر الانتصار وهما في تقديرنا يعيشان في عصر الانكسار المؤقت.

وكلما زاد ضعفهما في الحاضر اشتد تمسكهما بالماضي، وكلما زاد التغريب فيهما وانبهارهما بالآخر والخروج عن مسارهما إلى الماضي ليحميهما من المستقبل المجهول الذي لم يشاركا في صنعه ويكتفوا بنقله، والمستقبل ما زال يشدهما إليه، ينبهران بإنجازاته ويريدا اللحاق به، حيث أن نموذج الغرب والحداثة قد أغرى النخبة المثقفة من المصريين، فنشأ الاختلاف بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير ووقع الشقاق في الثقافة الوطنية في ثنائيات جديدة مثل العلمانية والسلفية، والحاضر يهرب الناس منه إلى الماضي البعيد، عصر الخلفاء الراشدين، أو إلى المستقبل القريب التنوير والعقلانية، كما يهرب الناس منه إلى الداخل تحت الأرض متمثلا في الحركات السرية، أو الخارج فوق الأرض متمثلا في الهجرة البعيدة، وقد يسيطر على الحاضر الخطاب السياسي الإعلامي لنظام سياسي قائم، ذلك الإعلام الذي يخفي أكثر مما يكشف، ومن ثم وتصعب الإجابة عن سؤال في أي لحظة من التاريخ نحن نعيش؟

وفي الحقيقة أن أحد عوامل النهضة المصرية هو فك حصار الزمن والتخفف من ثقل الماضي الحاضر.

فإذا خرج الإنسان المصري من حصار الزمن الذي وضع نفسه فيه فإنه يعود من جديد صانعا للتاريخ ومرسخا لدعائم ثقافته المصرية.

خامسا: أثر المناهج الدراسية على الثقافة والتاريخ في مصر الحديثة والمعاصرة:

كانت هناك العديد من المحاولات المبكرة من قبل سلطات الاحتلال البريطانية مؤداها القضاء على اللغة الوطنية للشعب المصري التي كانت بمثابة دعامة مساندة لإيجاد وتحديد هوية وطنية ثقافية للأمة المصرية، أو من خلال العمل على طمس معالم هوية الوطن المصري عن طريق استبعاد دراسة التاريخ الوطني للقطر المصري، وهذا بالإضافة إلى محاولاتها ضرب الوحدة الوطنية بتعميق المبدأ الاستعماري " فرق تسد" في محاولة منها لتفتيت كيان الأمة المصرية، وفوق هذا كان سعيها للحيلولة بين الشباب المصري وبين التربية العلمية السليمة القادرة على إخراج جيل من الشباب الوطني المساند لقضايا بلاده، ومن ثم كان مسعاها لخلق هوية ثقافية بين أبناء الوطن الواحد من خلال النظام التعليمي القائم آنذاك، وهكذا وقفت سلطات الاحتلال البريطاني في مصر بهذه السياسة العقيمة سدا حائلا أمام وجود أرضية مشتركة تحفظ التراث الحضاري لأبناء الوطن الواحد وتجمعهم في بوتقة واحدة حفاظا على الهوية الوطنية الثقافية المصرية.

وفي جميع بلاد العالم دون إستثناء كان تدريس التاريخ ولا يزال أحد المهام الوطنية الكبرى وبصفة خاصة في مرحلة التعليم قبل الجامعي ذلك أنه عندما بدأ تكوين "الدولة الحديثة" كان التاريخ المشترك بين أبناء شعوب تلك الدولة أحد العوامل الكبرى في إتمام الوحدة. وعندما كان حاكم أي دولة من تلك الدول يدخل في حروب خارجية كان يدخلها باسم التاريخ حفاظا على ما تركه الأجداد من إنجازات.

وفي مصر كان التاريخ مقرر أساسي على تلاميذ المدارس منذ بدأ نظام المدرسة الحديثة في القرن التاسع عشر على يد محمد علي، حيث كانت له مقولة تستحق أن نذكرها في هذه الورقة وهي (علموا العباد من أجل خير البلاد)، قبل أن تنشأ المدارس العليا ثم الجامعة. ولم يكن التلميذ يدرس فقط تاريخ مصر منذ الحضارة الفرعونية وانتهاءا بالتاريخ الحديث والمعاصر ، بل كان يدرس التاريخ الإسلامي والعربي والأوربي- العالمي ، فنشأت أجيال كان التاريخ بالنسبة لها بمثابة البوصلة التي تحدد وعيها بما يدور حولها ، ويحدد موقفها تجاه ما يحيطها من مشكلات.

ثم تقرر أن يكون التاريخ في الثانوية العامة القسم الأدبي مقررا اختياريا ابتداء من العام الدراسي ١٩٩٥/١٩٩٤ الأمر الذي ترتب عليه انصراف التلاميذ عن اختيار دراسة

التاريخ بحيث أن الذين اختاروه من تلاميذ المرحلة في المتوسط العام لم تتجاوز نسبتهم ١٠% من مجموع التلاميذ. وعلى هذا انبرى المثقفون والمتخصصون وأهل الرأي يناقشون هذا الذي حصل في الصحف وفي الندوات العامة والمتخصصة وفي أجهزة الإعلام منتقدين سياسة وزارة التعليم في تهميش التاريخ وتدمير الوعي الوطني. وبعد أربع سنوات من الانتقاد المتواصل تراجعت الوزارة عن سياستها السابقة وقررت إعادة التاريخ مقرر إجباري ابتداء من العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩.

ولم تكد تمر ستة سنوات على انتهاء تلك العاصفة وعودة تدريس التاريخ لمجراه الطبيعي شأن بقية الأمم حتى فوجئ الرأي العام بعد شهر من التغيير الوزاري في يوليو ٢٠٠٤ بتصريحات رسمية عن أن وزارة التربية تشرع في تطوير نظام الثانوية العامة بتقسيم المقررات المدرسية في مجموعات دراسية .. كل مجموعة تشتمل على عدد معين من المقررات يختار منها التلميذ .. وفي هذا المشروع جاء التاريخ ضمن مجموعة من المجموعات مما يعني وضعه مرة أخرى على محك الاختيار .. وبهذا تعود الوزارة لتنفيذ سياستها التي بدأتها في العام ١٩٩٤/١٩٩٥ وتراجعت عنها في العام ١٩٩٨/١٩٩٩.

ومن ثم وبدلا من أن يكون التاريخ مادة عامة وإجبارية على جميع تلاميذ المدارس الثانوية والفنية بل وعلى طلاب الجامعة ، تنمية للوعي وحفاظا على الهوية من التدمير والتهميش والذوبان ، يصبح التاريخ عرضة للمزايدة المزاجية. ومن عجب أن وجهة نظر الوزارة في هذا الخصوص تقوم على أنه يكفي أن التلميذ يدرس التاريخ في المرحلتين الابتدائية والإعدادية إجباريا وبالتالي لا ضير من أن يكون اختياريا في الثانوية العامة !!.

<u>المراجع :</u>

١- مائدة حوار حول تدريس التاريخ في التعليم العام وأثره في الوعي الوطني ، إعداد : د. زكي البحيري، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢- حسن حنفي،هموم الفكر والوطن جزءان الطبعة الأولى،دار قباء القاهرة ١٩٩٨،حصار الزمن،ثلاث مجلدات الطبعة الأولى،مركز الكتاب للنشر، القاهرة ٢٠٠٤،٢٠٠٦م.

٣- حسين جمعة، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٤، العدد الثالث زائد الرابع، ٢٠٠٨.

٤- د. سعيد إسماعيل علي:

(ا) إنهم يخربون التعليم، كتاب الأهالي العدد التاسع يناير ١٩٨٦.

(ب) تراث طه حسين، المقالات الصحفية من ١٩٠٨- ١٩٦٧ التعليم، طباعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٣١ـ ٢٠١٠م.

٥- شئون الشرق الأوسط، مجلة ربع سنوية، يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، العدد السابع يوليو ٢٠٠٣.

٦- عباس محمود العقاد، سعد زغلول سيرة وتحية، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٣٥٥ـ ١٩٣٦م.

٧- Website http://www.kitabat.com، عبد القادر ابو عيسى الخميس، ١١ يونيو (حزيران)، ٢٠١٥

٨- عبد الرحمن الرافعي، الأعمال الموجزة(جمال الدين الأفغاني باعث نهضة الشرق ١٨٣٨-١٨٩٧) تقديم حلمي السباعي شاهين، دار المعارف الطبعة الثانية، ١٩٩١.

٩- عبد الله النديم، التنكيت والتبكيت، تقديم: د.عبد العظيم رمضان، دراسة تحليلية: د.عبد المنعم ابراهيم الجميعي، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤.

١٠- علي أسعد وطفة، مجموعة مؤلفين، الثقافة العربية (أسئلة التطور والمستقبل)،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.

١١- علي مبارك، علم الدين، الجزء الأول، مطبعة المحروسة، الإسكندرية، ١٢٩٩ هـ ١٨٨٢م.

١٢- المؤتمر الدولي لمركز البحوث والاستشارات الاجتماعية لندن، كان المؤتمر حول موضوعات العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم الإسلامي، عقد في الفترة من (٢٨-٣٠ مايو ٢٠١٢.
١٣- مؤتمر الهوية الفلسطينية إلى أين ؟جمعية إنعاش الأسرة - مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني، عقد في الفترة من ٢١- ٢٣ مارس ٢٠٠٨. الهوية والتاريخ وتحديات العولمة، ورقة ألقاها، سميح حمودة، جامعة بيرزيت.
١٤- المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية الذي عقد بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، قطر، مارس ٢٠١٢.
١٥- مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، الناشر: مجمع اللغة العربية، ١٩٨٩.
١٦- محمد مختار، الوطنية، الطبعة الثانية، سلسلة أوائل المطبوعات المصرية، العدد الخامس، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، (١٤٣٧ هـ-٢٠١٦ م).
١٧- نديم البيطار، حدود الهوية القومية، نقد عام، دار الوحدة، بيروت ١٩٨٢.
١٨- ياسر سليمان، اللغة العربية والهوية القومية، منشورات: EdinburghPress University, ٢٠٠٣
١٩- د. يونان لبيب رزق، مصر المدنية فصول في النشأة والتطور، طيبة للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٩٢.